استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية: دراسة في الأعراض السياسية لـ" لعنة الموارد "

الدكتور: حكيمي توفيق
باحث بجامعة باتنة 1

الأستاذة: حشاني فاطمة الزهراء
باحثة بجامعة باتنة 1

كلية الحقوق و العلوم السياسية / جامعة باتنة

الملخص:

تتطلع هذه الورقة إلى تحليل العلاقة المفترضة بين وفرة الموارد الطبيعية وانتفاء الممارسات الديمقراطية في الدول النامية، وتنطلق من مسلمات أطروحة "لعنة الموارد الطبيعية" سيما منها ذات العلاقة بالبعد السياسي والتي تعرف على نطاق واسع تحت مسمى "المرض السياسي الهولندي"، والتي تجادل، زيادة على الآثار الاقتصادية السلبية اللصيقة باعتماد البلد على عائدات تصدير موارده الطبيعية، بأن هناك آثارا مرسِّخة للاستبداد ومعادية للديمقراطية يحملها هذا النوع من الثروة، وبتعبير آخر، لا يمكن النظر إلى توفر ثروات طبيعية كبيرة في بلدان نامية استبدادية كنوع من المصادفة، بل كنتيجة طبيعية لجملة من الخواص والآليات المرتبطة بهذا النوع من الثروة، تعزز في عمومها سلطة النخب الاستبدادية الحاكمة، وتعيق فرص التحول الديمقراطي في هذه البلدان مع استثناءات محدودة.

Abstract:

This paper looks to analyze the underlying relationship between the increase in the incomes from exporting natural resources and the absence of democracy in developing countries, it runs from the prepositions of “natural resources” thesis and especially ones related to the political dimension, known widely under the name of ''Political Dutch disease'', According to these literatures, a country having a great natural resource hinder it’s chances of democratic transition, also, the supporters of the ''resource curse'' approach argues that the wealth created by the export of natural resources bearing strange properties anti-democratic, because this kind of wealth that was not born through production processes of the national economy gives the ruling elites extra options to enhance its position at the top of the pyramid of power.

مقدمة:

حتى سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، ظل ينظر الى التراكم الرأسمالي كعامل ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، والى هذه الاخيرة كعنصر حاسم في الدفع نحو الديمقراطية، وعلى هذا الاساس لم يكن هناك اي تمييز بين الدول النامية الغنية والفقيرة من حيث الموارد الطبيعية في احتمالات تحولها الى الديمقراطية او خضوعها للاستبداد والصراعات، اما اليوم فيقدر الباحثون ان الدول النامية الغنية بالموارد-سيما منها دول الشرق الاوسط الغنية بالنفط والغاز- هي اكثر عرضة للاستبداد من غيرها بمقدار الضعف، وأكثر احتمالا للانزلاق الى النزاعات الداخلية، واقل تجسيدا للعدالة في الفرص السياسية والاقتصادية بين مكونات مجتمعاتها.[1]

وقد ساهمت افرازات "الموجة الثالثة" من التحول الديمقراطي في تعزيز الصورة السابقة، فقد انتقل عدد الدول الديمقراطية من ثلث عدد الديكتاتوريات الى تخطي عدد هذه الاخيرة في تسعينيات القرن الماضي، ومع ذلك بقيت الدول الغنية بالموارد في الشرق الاوسط وأفريقيا عصية على هذا التحول، وكان ذلك دافعا مهما لبعث الاهتمام بالآثار السياسية اللصيقة بوفرة الموارد الطبيعية، وبعبارة أدق، بـ"مفارقة النفط"؛ حيث انتجت الجيولوجيا الممتازة ممارسات سياسية فاسدة ورديئة، وفي هذا السياق تشكل اعمال الباحث الامريكي مايكل روس* مرجعية هامة للباحثين في هذا المجال، وتشدد جميعها على الدور السلبي الذي تمارسه العائدات الضخمة الناجمة عن تصدير النفط والغاز على فرص التحول الديمقراطي.

تبرز تجليات هذه العلاقة السلبية بشكل اوضح في منطقة الشرق الاوسط، حيث تضل هذه المنطقة موطنا لأعتى النظم الاستبدادية في العالم، وتحوي في نفس الوقت اكثر من نصف احتياطي النفط المؤكد في العالم، وتفترض اطروحة "لعنة الموارد"، ان النفط هو العامل المسؤول عن تعزيز سلطة النخب الاستبدادية الحاكمة في هذه البلدان وعن اخفاقات محاولات التغيير فيها، حيث مكن تحكم نخبها السياسية في عائدات هذا الريع من شراء ولاء الفئات الفاعلة في المجتمع وتفادت من خلال عملية توزيعه المساءلة الحقيقية، كما سمح لها بإعاقة التحولات الاجتماعية المطلوبة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، وهو ما قاد في النهاية الى ترهل النظم السياسية واقتصار وظيفتها على تحصيل وتوزيع الريوع في غياب المعارضة الحقيقية.

بناءا على ما سبق، تسعى هذه الورقة إلى معالجة التساؤل التالي: ما مقدار القيمة التفسيرية التي توفرها مقاربة "لعنة الموارد" لغياب الديمقراطية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية ؟، وتفترض هذه الورقة صحة العلاقة العكسية بين مقدار الموارد الطبيعية المتاحة لبلد ما ومستوى الممارسة الديمقراطية فيه، ولفحص هذه العلاقة يتناول الجزء الاول من هذه الورقة التعريف بافتراضات اطروحة "لعنة الموارد" في شقها الاقتصادي والسياسي، ومن ثم سيجري استعراض اهم الاليات المعبرة

عن العلاقة المفترضة، ويسعى الجزء الاخير الى التمثيل واستخلاص النتائج.

1. وفرة الموارد وانتفاء الديمقراطية: قراءة في "مفارقة النفط":

كثيرا ما اثيرت مسالة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومستوى النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالثروات، يعد "المرض الهولندي" Dutch disease احد اهم النماذج المفسرة لما يعرف بـ"لعنة الموارد الطبيعية" Natural resource curse، ومصطلح المرض الهولندي بمفهومه الاقتصادي البسيط يشار به الى الاثار السلبية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في دخل البلاد والتي تكون في الغالب نتيجة لاكتشاف ثروات طبيعية ضخمة، وتفسير ذلك ان تدفق الثروة الناجم عن ارتفاع عائدات تصدير الموارد الطبيعية ينعكس في شكل اعراض غير صحية تصيب باقي القطاعات الانتاجية للدولة الغنية بالموارد، كنتيجة لارتفاع قيمة عملتها المحلية الذي يقود بدوره الى إضعاف القدرة التنافسية لصادرات البلد من المنتجات الزراعية والصناعية، كما ان وفرة الموارد تقلص من حافز العمل لدى الافراد، وتشجع ميلهم لحياة البذخ والكسل. وكما لاحظ الفيلسوف الفرنسي جان بودان "الرجال الذين يمتلكون أرضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا حتما، ومن ثم حذرا، يقضا ودءوبا".[2]

وقد ارتبط هذا التوصيف بحالة هولندا في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، حيث استخدمت مجلة الايكونوميست البريطانية لأول مرة مصطلح "المرض الهولندي" عام 1977 للإشارة الى الاعراض السلبية التي مست الاقتصاد والمجتمع الهولنديين جراء استغلال احتياطات الغاز الضخمة المكتشفة في الجزء الهولندي من بحر الشمال حينها، حيث نجم عن ذلك ارتفاع في قيمة العملة المحلية الـ"غيلدر" مما يجعل الصادرات من جميع المنتجات غير النفطية أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية، ومن ثم زيادة الواردات على المدى الطويل،[3] وهي الحالة التي عرفتها بريطانيا ايضا خلال سنوات السبعينيات، حيث شكل الارتفاع القياسي في سعر النفط حينها حافزا اقتصاديا مهما للتنقيب عن النفط قبالة سواحل اسكتلندا، حتى تحولت بريطانيا الى مصدر للنفط بعد ان كانت مستوردا له، فارتفع الجنيه في القيمة، وسقطت البلاد في هوة الركود بسبب ارتفاع الاجور وعدم قدرة الصادرات على المنافسة.

غير ان التأكيد على سلبية العلاقة بين المتغيرين لا تخلوا من الاستثناءات، وباستعارة كلمات روس "الجيولوجيا ليست قدرا"،[4] فالعديد من الدول النامية الغنية بالموارد وطدت ممارسات سياسية ديمقراطية كماليزيا واندونيسيا، ويبقى احتمال تحويل الثروات الطبيعية الوفيرة من نقمة الى نعمة قائما، وعلى هذا الاساس، قام الباحثون بمراجعة الفرضية الاساسية لأطروحة "لعنة الموارد" لتشير الى تبعية البلد لصادرات الموارد الطبيعية بدلا من وفرة هذه الاخيرة بشكل مطلق.

وعلى الرغم من اهمية التفسير الاقتصادي الذي توفره نظرية "المرض الهولندي"، إلا ان اسوء ما في هذا المفهوم يحمل بعدا سياسيا، اذ يستخدم الباحثون في السنوات الاخيرة هذه المقاربة لتفسير واقع الاستبداد الذي تعيشه البلدان الغنية بالموارد، حيث ضيق الافق السياسي وتحكم زمرة معادية للتغيير في المفاصل السياسية والاقتصادية لهذه البلدان، وغالبا ما يتم تناول هذا الواقع تحت مسميات "المرض الهولندي السياسي" Political Dutsh Disease والدولة "الريعية" Rentier State، وشكلت مناطق الشرق الاوسط وإفريقيا بشكل خاص نماذج مهمة لاختبار التأثير السلبي لوفرة الموارد على امكانيات الدمقرطة، ابعد من ذلك، يشدد هؤلاء على مجموعة من الاليات اللصيقة بعائدات تصدير الموارد الطبيعية تعمل في مجملها على شل التحولات الاجتماعية الضرورية لتحقيق التغيير وتعزيز سطوة النخب الاستبدادية الحاكمة.

وعلى الرغم من البراهين العديدة التي تؤكد الاعتقاد التقليدي حول الصلة القوية بين ارتفاع معدلات الدخل وتعزيز مكانة الديمقراطية، إلا ان انصار نظريتي "المرض الهولندي السياسي" و"الدولة الريعية" يشددون على ضرورة النظر في مصدر هذا الدخل، فاذا كان ارتفاع مستوى الدخل راجع الى حجم تصدير الموارد الطبيعية فسيكون لذلك نتائج عكسية بالنسبة لمسار الديمقراطية في ذلك البلد، وبحسب هؤلاء فان الموارد الطبيعية تحمل خواصا غريبة جدا في عمومها معادية للديمقراطية، وباستعارة شعار مايكل روس الشهير "بترول أكبر ديمقراطية أقل"،[5] تتناسب الديمقراطية عكسيا مع مستوى توافر الموارد الطبيعية، والحقيقة ان لهذا الافتراض شواهد عديدة تبرره، رغم انه لا يخلو من الاستثناءات ايضا.

بالنسبة لمايكل روس، شكل تخلف دول الشرق الاوسط عن ركوب موجة التحول الديمقراطي محورا رئيسيا لأعماله خلال العقدين الماضيين، وانصبت جهوده اساسا على اختبار ثلاث فرضيات رئيسية لمحاولة تفسير العلاقة القائمة بين تحصيل دول المنطقة لعائدات وفيرة من تصديرها للموارد الطبيعية واستمرار النظم الاستبدادية فيها، تشير الفرضية الاولى الى استخدام النخب الحاكمة لعائدات تصدير هذه الموارد-من خلال عملية توزيع هذا الريع- لتخفيف الضغوط الاجتماعية من اجل الاصلاح والتغيير، بينما تحيل الثانية استمرار النظم الاستبدادية في دول المنطقة الى نجاح النخب الحاكمة في توظيف مواردها الطبيعية الوفيرة لبناء جهاز قمعي قوي لصد محاولات التغيير، بينما تقترح الفرضية الثالثة سبب غياب الممارسات الديمقراطية في المنطقة الى طبيعة الثروة الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية في حد ذاتها، اذ يعتقد ان هذا النوع من الثروة لا يقود الى خلق التحولات الاجتماعية والثقافية الضرورية لتحقيق الديمقراطية وفق منطق نظرية التحديث، وبالاستناد الى جملة واسعة من الملاحظات والإحصاءات الدقيقة حول هذه المنطقة، وزيادة على اثبات الادعاء القائل بان النفط يعيق الديمقراطية إحصائيا، خلصت دراساته الى تاكيد وجود "الريع" في قلب العلاقة

السببية التي تربط النفط بالاستبداد،[6] دون الاستبعاد الكلي لتأثير العاملين الاخرين.

بالمقابل يعود الفضل الى الباحثين الامريكيين ريكي لام وليونارد وانتشيكون في صياغة مفهوم "المرض الهولندي السياسي" للإشارة الى الاعراض السياسية السلبية اللصيقة بالمفهوم التقليدي للمرض الهولندي، وقد استهدف الباحثان عبر دراستهما لتخلف الدول النفطية في الشرق الاوسط عن ركب الديمقراطية وضع نموذج ديناميكي لتفسير العلاقة بين اكتشاف الموارد الطبيعية الضخمة والتحول الذي يصاحبه على مستوى النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، وتعزيز السلطة السياسية، واذا كان استنتاجهما للعلاقة الاولى صب في سياق تأكيد نتائج الدراسات السابقة حول الاثار السلبية لوفرة الموارد على النمو، خلص الباحثان الى ان وفرة الموارد تفاقم حجم اللامساواة بين النخب الحاكمة وباقي افراد الشعب كنتيجة للتحكم المباشر للحكومات في عملية توزيع عائدات الريع، وهو ما يوفر لها عائد اكبر من الريع يعزز قوة وسلطة النخب البيروقراطية والسياسية، بمعنى أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة، و هذه النتائج تدل على أن هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط و في بعض بلدان أفريقيا ترجع إلى هيكلة اقتصادياتها بالدرجة الأولى.[7]

2. خلفيات العلاقة السببية بين وفرة الموارد الطبيعية والاستبداد:

تكشف الملاحظة البسيطة لخارطة توزيع الدول غير الديمقراطية ان هناك علاقة وطيدة بين سيادة هذا النوع من النظم السياسية وتمتع مواطنها بموارد طبيعية وفيرة، ويرجع الباحثون سبب تعايش النخب الاستبدادية مع شعوبها في الدول الغنية بالموارد الى التأثير السلبي الذي تلعبه عائدات هذه الموارد، كمتغير مستقل، في المحافظة على تماسك واقع شاذ تتعاظم فيه سطوة النخب الاستبدادية الحاكمة وتتقلص فيه احتمالات الديمقراطية، كمتغير تابع، وهو الواقع الذي يتحقق من خلال عمل ثلاث اليات مهمة، اولاها زيادة انفاق النخب الحاكمة لشراء الولاء، وثانيتها التقليص من الضرائب لتفادي المساءلة، واخرها استخدام المال لعرقلة تكوين التحولات الاجتماعية الضرورية لإحداث التحول الديمقراطي.

1. شراء الولاء عبر توزيع الريع:

يعد الإنفاق الحكومي احد اكثر الاليات استخداما من قبل النخب الحاكمة في الدول الغنية بالموارد لاحتواء ضغوط الاصلاح والديمقراطية، اذ يساهم الارتفاع في ايرادات الحكومة الناجم عن تصدير تلك الموارد في تعزيز قدرة النخب الفاعلة على نيل الولاء الشعبي وشراء ذمم المعارضة،[8] أي ان التوظيف السياسي للمال هو ما يفسر المستويات العالية من الانفاق الحكومي في الدول الريعية مقارنة

بدول اخرى مماثلة من حيث الحجم والقوة ولكنها فقيرة من حيث الموارد، لان جزء مهم من هذا الانفاق موجه نحو توليد الدعم السياسي للنخب التسلطية الحاكمة.

لقد خلصت دراسة شهيرة للباحثين الامريكي ارون تورنيل والايرلندي فيليب لان صدرت عام 1999 الى نتيجة مفادها ان تراكم المال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال لإمكانية هدر الثروة في انشطة ومشاريع اقل انتاجية، ومن شانه ايضا ان يزيد من حجم التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية ويعمق من حالة عدم المساواة في المجتمع، و في نفس الوقت يتسبب في إضعاف مؤسساته السياسية والقانونية، كما خلص الباحثان من دراستهما لحالة ثلاث دول نفطية وهي نيجيريا، فنزويلا، والمكسيك، الى التأكيد على العلاقة الطردية بين مستوى الايرادات المحصلة من تصدير النفط والغاز ومستوى النفقات الحكومية في الدول الثلاث.[9]

في الواقع هناك أدلة قوية تكشف عن مستويات انفاق غير طبيعية لحكومات الشرق الاوسط المصدرة للنفط، على الرغم من صعوبة التحقق من صحة البيانات الحكومية المعلنة لان جزء هام من الانفاق الحكومي يتم من خارج الموازنة العامة للدولة، اي من خلال شركات النفط الوطنية، ففي اذربيجان على سبيل المثال يتم نصف مجموع الانفاق الحكومي عبر شركة النفط الوطنية "سوكار"، وتصل النسبة الى 40% في أنغولا، و 50% في العراق خلال حكم الرئيس السابق صدام حسين.[10]

وتؤكد الملاحظة البسيطة لتطور النفقات العامة في الجزائر هذه العلاقة، فقد ارتفعت النفقات الحكومية بحدة منذ عام 2000 كنتيجة مباشرة لارتفاع مداخيلها من تصدير النفط والغاز، وعلى سبيل المثال، نمت النفقات الحكومية في الفترة ما بين 2001 و2010 بنسبة قاربت 400 بالمئة، قفزت خلالها من 1519 مليار دينار الى 5860 مليار دينار، لتسجل رقما قياسيا عام 2011 ببلوغها 6418 مليار دينار،[11] ومن الملفت ايضا ان هذا الارتفاع في الانفاق، والى جانب تزامنه مع ارتفاع مداخيل البلد واحتياطاتها من العملات الاجنبية، تم بالموازاة مع تصاعد حدة الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية ايضا، وفي دول اخرى، مثل تركمانستان يتخذ الانفاق الحكومي شكل توفير الكهرباء مجانا لمواطنيها، وتوفير البنزين بسعر رمزي لا يزيد عن سنتين للغالون الواحد.[12]

وعلى الرغم من ان في جميع الحكومات الاستبدادية توظف مواردها المالية للحد من المعارضة، إلا ان وفرة هذه الموارد كنتيجة لتصدير الموارد الطبيعية، جنبا الى جنب مع انعدام القيود المؤسساتية والقانونية امام النخب الحاكمة في الدول الاستبدادية تجعل جهود التهدئة لدى هذه الاخيرة اكثر فاعلية، وتتم في الغالب في شكل ضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية الاخرى كالتعليم والعلاج ودعم السلع الاستهلاكية، وهو ما يمثل في نظر الجماهير نوعا من "الهبات" التي تقدمها النخب

الحاكمة وليس كحقوق مواطنة بسبب غياب الوعي السياسي لهذه المجتمعات، ويحدث هذا في الغالب بالموازاة مع الانفاق الواسع على المحسوبية وشبكات المساندة ووسائل الدعاية لإسكات المعارضة.[13]

أ. تخفيف الضرائب لتفادي ضغوط الاصلاح:

تأثير هذه الالية هو الاقل وضوحا من بين الاليات الثلاث لدور الريع النفطي في اعاقة الديمقراطية في الدول الريعية، ومع ذلك فان العلاقة بين دفع الضرائب والاهتمام بمساءلة الحكومة والسياسة بشكل عام هي حجة قوية من الناحية النظرية، فتوافر السلطة السياسية على عائدات ضخمة من تصدير الموارد الاولية يجعلها دون حاجة الى فرض وتحصيل ضرائب كبيرة على الافراد والمؤسسات لاستبعاد ردة فعلهم، اي احتمال مطالبتهم بحقوق سياسية اوسع مستقبلا، وللحيلولة دون حدوث اجتماعية واحتجاجات تهدد عمل السلطة.

ففي سياق تفسير نشوء المؤسسات الديمقراطية، يمكن الاشارة الى جملة من الدراسات التي تربط بين تحصيل الضرائب وظهور الحكومات الديمقراطية، وهي تجادل بأن اقدام الحكومات المستبدة على زيادة حصة الضرائب يؤدي الى تحريك المطالب الشعبية بتشكيل حكومات تمثيلية، وتعتبر هذه الفكرة صحيحة من الناحية التاريخية، فقد ظهرت الحكومات التمثيلية في اوربا كنتيجة لمساعي ملوك انجلترا وفرنسا واسبانيا وهولندا لزيادة الضرائب، والتي نجم عنها تخلي هؤلاء الملوك عن بعض من سلطاتهم للبرلمانات.[14]

وقد ضل شعار "لا ضرائب من دون تمثيل" شائعا في المستعمرات البريطانية في امريكا الشمالية للتعبير عن استياء المستعمرين الاوروبيين من الضرائب المفروضة عليهم من قبل البرلمان البريطاني،[15] وكان من تداعيات اقرار قانون الطابع عام 1765 تحفيز الحركة من اجل الاستقلال، ورغم الغاء الضريبة لاحقا، الا ان هذه الحادثة كانت احدى الذرائع التي وردت في اعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776، والذي تعهد فيه الاباء المؤسسون برعاية المبادئ الديمقراطية،[16] ومنذ ذلك الوقت اصبحت العلاقة بين دفع الضرائب والمشاركة السياسية امرا معترفا به، حيث تستميل الضرائب المفروضة دافعيها للاهتمام بالسياسة وبمتابعة الطريقة التي يتم من خلالها صرف اموالهم من قبل الحكومة ومساءلتها.

وبشكل عام القول بان الريع الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية يضع الدولة في موقع اكثر حيادا واقل عرضة للمساءلة بفعل عدم حاجتها الى فرض ضرائب يكاد يكون محط اجماع بين المهتمين بهذا الشأن، وبالنسبة لكثير من هؤلاء يمثل هذا مبررا قويا لتفسير عدم وجود ضغوط من تحت من اجل التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط خصوصا الغنية منها، ويسوق هؤلاء امثلة عديدة تؤكد صحة هذا الإدعاء، فعندما تستمد الحكومات في المنطقة عائدات كافية من بيع النفط او الموارد

الاخرى، فستكون حاجتها الى فرض الضرائب على مواطنيها ضعيفة او غير موجودة إطلاقا، ويجعل هذا بدوره هؤلاء المواطنين اقل اهتماما بالتمثيل او بمساءلة الحكومة، يشرح روس تاثير السياسات الممنهجة لتخفيف الضرائب في الدول الغنية بالموارد بقوله:

يؤدي انتاج النفط الى ارتفاع الايرادات غير الضريبية- الامر الذي يمكن الحكومات من تقديم فوائد ومزايا للمواطنين تفوق ما تجمعه منهم من ضرائب. في البلدان التي لا نفط لديها...يكون بوسع الحكومات تقديم فوائد ومزايا تفوق كلفتها اجمالي الضرائب التي تجمعها فقط بواسطة جعل الميزانية تعاني عجزا- وهي استراتيجية يمكن ان تجدي نفعا في وقت الانتخابات، لكنها عادة ماتكون غير قابلة للاستدامة على المدى الطويل، الا ان البلدان الغنية بالنفط تستطيع ان تقدم فوائد ومزايا تفوق كلفتها من الضرائب التي تجمعها الى اجل غير مسمى، وهذا يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبي ويجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية، بينما تصبح الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لا نفط لديها تدريجيا ديمقراطية، فان الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لديها نفط تستطيع ان تبقى على حالها".[17]

ب. توظيف الريع لإخضاع المجتمع المدني:

سبقت الاشارة الى دور الريع الناجم عن تصدير الموارد الطبيعية في تمكين السلطة من وضع مؤسسات المجتمع المدني في حالة ركود باستثناء تلك التي تبدي ولاءها للنخب الحاكمة، اذ ان تحكم هذه الاخيرة في عائدات كبيرة من الريع يمنحها قدرة اكبر على المناورة للحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف الاصلاح او التغيير، وتعد المساومة في الغالب اسلوبا النخب الرئيسي لاستمالة القيادات المناوئة وشراء ولائها، وفي حالات شائعة اخرى، تلجا النخب الحاكمة الى توظيف جزء من الريع لخلق مؤسسات موازية وتعزيزها لإضعاف تلك المناوئة وصرف الاهتمام عنها، وفي هذا السياق، يلخص مايكل ماكفول وماترين ستونر خايس دراستها للحالة الروسية بالقول:

"مع تكدس اموال طائلة تجمعت على نحو سريع وغير مرتقب في خزائن الكرملين، شن بوتين حملة واسعة للقضاء على مصادر السلطة السياسية المستقلة او استمالتها؛ ولم تكن ثمة اسباب كثيرة تدعو الكرملين الى الخوف من العواقب الاقتصادية السلبية للاستيلاء على شركة مثل شركة يوكوس...وكان لديه موارد وفيرة تمكنه من شراء المعارضين في وسائل الاعلام والمجتمع المدني او قمعهم".[18]

وبشكل عام اظهرت العديد من الدراسات ان الريع الناجم عن الموارد الطبيعية يحول دون التحولات الاجتماعية المطلوبة، ومن ثم فهو يعيق عملية التحول الديمقراطي، ويورد هؤلاء امثلة عديدة من العالم الثالث تكشف عرقلة الدول الغنية بالنفط لعملية تشكيل هذه المجموعات

الاجتماعية المستقلة ، اثبت الباحثون بعد دراستهم لحالات الجزائر و ايران والعراق ودول الخليج العربي ان الثروة النفطية للحكومات قد اعاق تشكيل راس المال الاجتماعي، من ثم اعاقت انتقال مجتمعاتها الى الديمقراطية.

وكما جادل بوتنام، يؤدي تشكيل راس المال الاجتماعي (المؤسسات المدنية التي تقع فوق الأسرة وتحت الدولة) الى تعزيز احتمالات الحكم الديمقراطي، ولهذه الاسباب، تعد المنظمات المدنية المستقلة هدفا طبيعيا للقادة الاستبداديين بشكل عام، وعندما توفر عائدات النفط ما يكفي من المال للحكومة، سوف تستخدم هذه الأخيرة هذا المال لعرقلة تشكيل الفئات الاجتماعية المستقلة عن الدولة التي يحتمل ان تطالب بحقوق سياسية، وفي كثير من الأحيان يجري حضر هذه المنظمات، غير ان وفرة الموارد تمنح القادة خيارات اخرى اكثر دهاءا وتجنبهم سخطا دوليا محتملا، حيث يستخدمون عائدات هذه الموارد لخلق منظمات تمولها الدولة لتهجير تلك المستقلة، وهي استراتيجية شائعة في بلدان الشرق الاوسط خصوصا النفطية منها.

يمكن القول اخيرا بان الحكومات الأكثر اعتمادا على عائدات تصدير الموارد الطبيعية لتمويل نفسها هي أكثر عرضة للاستبداد واحتمال انتقالها الى الديمقراطية يبقى ضعيفا، وفي المقابل ينظر الى الحكومات التي تمول نفسها بشكل اكبر من خلال الضرائب وميزانيتها صغيرة نسبيا هي اكثر عرضة للديمقراطية، ذلك لان الريع المحصل من عائدات تصدير الموارد الطبيعية يمارس تأثيرا سلبيا على امكانيات الدمقرطة، فهو يعزز قدرة النخب الحاكمة لإحباط الديمقراطية من خلال تأثير الانفاق الحكومي، ويقلل من اهتمام الجماهير بالديمقراطية من خلال الية الضرائب من جهة ثانية، ويضعف قدرة الجماهير على الضغط من اجل الديمقراطية من خلال تأثير الريع على تشكيل مؤسسات اجتماعية فاعلة.

وباستحضار القرائن السابقة يمكن تأكيد الاهمية البالغة لافتراضات المقاربات السياسية للعنة الموارد في تفسير استعصاء الديمقراطية في الدول الغنية بالموارد، ومع انه من الخطأ نسب هذا الواقع الى الاثار المترتبة عن ثروات النفط والغاز وصرف النظر عن العوامل السياسية والثقافية والتاريخية التي تعد بدورها متغيرات تفسيرية مهمة، تبرز مع ذلك وبشكل اوضح مسؤولية النفط على حالة الركود التي تميز المشهد السياسي في هذه البلدان، حيث طغت الجهود الايلة الى تبديد احتمالات التغيير على استراتيجيات للحكومات المختلفة، ونجحت هذه الاخيرة من خلال آلية اعادة توزيع الريع في امتصاص الضغط الداخلي وضمان عمر اطول للنظام عبر تعطيل العمليات الديمقراطية الحقيقية في بلدانها.

خاتمة:

ناقشت هذه الورقة حتى الان العلاقة السببية القائمة بين وفرة الثروات الطبيعية ممثلة في عائدات تصدير النفط والغاز على الواقع السياسي للبلدان النامية، وتشدد الورقة على القيمة التفسيرية الكبيرة التي توفرها اطروحة لعنة الموارد لفهم غياب الممارسات الديمقراطية في الدول التي تمتلك ايرادات مالية كبيرة ناجمة عن تصدير مواردها الطبيعية الوفيرة، وهي الافتراضات التي تعززها العديد من الامثلة الواقعية بشأن التطابق الشديد بين وفرة الموارد والاستبداد.

ورغم تأكيد تلك الافتراضات، يصعب مع ذلك الجزم بواقع مغاير تماما من حيث الممارسات السياسية في هذه الدول في حال اندثار مواردها من النفط والغاز، لكن النخب الفاعلة تفقد في هذه الحالة قدرتها على المناورة، وتتضاءل احتمالات بقائها بالموازاة مع تنامي فرص التغيير، وعلى سبيل المثال يؤكد مسار العملية الديمقراطية في الجزائر هذا الافتراض، فالتحول الاهم في هذه المسار (التخلي عن نهج الحزب الواحد وإقرار التعددية عام 1989) جاء في خضم الازمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مرت بها الجزائر نتيجة للازمة البترولية لعام 1986.

ومع ذلك يمكن النظر الى هذه العلاقة من زاوية اخرى، فالدول الغنية بالموارد الطبيعية غالبا ما تكون محط اهتمام القوى الدولية الاخرى، ولهذا السبب يرجع بعض الباحثين سبب هذه العلاقة المفترضة الى الدعم الخارجي الذي تتلقاه الحكومات الاستبدادية في الدول الغنية بالموارد و تدخلات القوى الكبرى في شؤونها الداخلية، ومع ذلك تستند الاليات الثلاثة المفحوصة في هذه الورقة الى وقائع عديدة تثبت قوتها التفسيرية للواقع السياسي في البلدان الغنية بالموارد، وهو الواقع الموسوم اساسا بنجاح النخب الفاعلة في احتواء مطالب الاصلاح والتغيير من خلال اساليب الانفاق التقليدية كدعم الاسعاروتقديم المنح والخدمات المجانية ورفع الاجور وتضخيم الاجهزة البيروقراطية والامنية.

الهوامش:

1 مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم**، مترجما (الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص. 28.

* مايكل روس Michael L. Ross هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا لوس انجلس UCLA.

2 سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، (الجزائر، 2012)، ص أ.

3 Brock Smith, "Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust", **OxCarre Working Papers**, No. 144 (2014), p01.

4 مايكل روس، **مرجع سابق**، ص. 31

5 Michael L. Ross, **The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations**, (Princeton, Princeton University Press, 2012), p 63.

6 Michael L. Ross, “Does Oil Hinder Democracy ?”, **World Politics**, vol.53 , No.3, (April 2001), p 356-357.

7 Ricky Lam, Leonard Wantchekon, “Political Dutch Disease”, **Memio**, New York University, (Nov. 2002), p 19.

8 **Ibid** , p 05.

9 شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 27-28

10 مايكل روس، **مرجع سابق**، ص. 108.

11 ترايدين ايكونوميكس، "الجزائر: المؤشرات الاقتصادية 2014"، على الرابط: <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators> ، تم التصفح بتاريخ 2015/4/14.

12 مايكل روس، **مرجع سابق**، ص. 137.

13 صالح ياسر،**جذور الاستعصاء الديمقراطي في الدولة الريعية"**، **(**التيار الديمقراطي، 01 جوان 2014) على الرابط: <http://www.tdiraq.com/?p=3595>، تم التصفح بتاريخ: 2016/03/05.

14 مايكل روس، **مرجع سابق**، ص 118.

15 Michael L. Ross, “Does Taxation Lead to Representation?”, **British Journal of Political Science**, Vol,34, No.2, (April 2004), p 235

16 مايكل روس، **مرجع سابق**، ص 118- 119.

17 **نفسه**، ص 122- 123

18 **نفسه**، ص 155.